

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٠٠٨

وزير العدل

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل :

وعلى قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية

رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ :

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤ بإصدار قانون إنشاء محاكم الأسرة :

وعلى قرار وزير العدل رقم ٤٢٩١ لسنة ٢٠٠٤ بتعيين مقار محاكم الأسرة

ومكاتب تسوية المنازعات الأسرية :

وعلى قرار وزير العدل رقم ٤٨٤٤ لسنة ٢٠٠٤ بتشكيل نيابة شئون الأسرة :

وعلى كتاب السيد المستشار النائب العام المؤرخ ٢٠٠٨/٢/٢٨ :

وبناءً على ما عرضه السيد المستشار مساعد وزير العدل لشئون المحاكم :

قرر :

(المادة الأولى)

تُقسم نيابة دمنهور الكلية لشئون الأسرة إلى ثلاثة نيابات كلية ، هي :

أولاً - نيابة وسط دمنهور الكلية لشئون الأسرة :

ويكون مقرها هو ذات المقر الحالى لنيابة دمنهور الكلية ، الكائن بمجمع المحاكم الجديد

بشارع أحمد عرابى ، مدينة دمنهور ، وتتبعها نيابات شئون الأسرة الجزئية التالية :

١ - نيابة قسم دمنهور لشئون الأسرة .

٢ - نيابة مركز دمنهور لشئون الأسرة .

٣ - نيابة أبو حمص لشئون الأسرة .

٤ - نيابة أبو المطامير لشئون الأسرة .

٥ - نيابة حوش عيسى لشئون الأسرة .

ثانية - نيابة شمال دمنهور الكلية لشئون الأسرة :

ويكون مقرها بمجمع المحاكم الجديد ، الكائن بشارع المحكمة بحى الزهور ، بمدينة المحمودية ،

وتتبعها نيابات شئون الأسرة الجزئية التالية :

- ١ - نيابة المحمودية لشئون الأسرة .
- ٢ - نيابة قسم كفر الدوار لشئون الأسرة .
- ٣ - نيابة مركز كفر الدوار لشئون الأسرة .
- ٤ - نيابة رشيد لشئون الأسرة .
- ٥ - نيابة إدكو لشئون الأسرة .
- ٦ - نيابة الرحمانية لشئون الأسرة .

ثالثاً - نيابة جنوب دمنهور الكلية لشئون الأسرة :

ويكون مقرها بمجمع المحاكم الجديد ، الكائن بشارع الجمهورية ، بمدينة إيتاي البارود ،

وتتبعها نيابات شئون الأسرة الجزئية التالية :

- ١ - نيابة إيتاي البارود لشئون الأسرة .
- ٢ - نيابة شبراخيت لشئون الأسرة .
- ٣ - نيابة الدلنجات لشئون الأسرة .
- ٤ - نيابة كوم حمادة لشئون الأسرة .
- ٥ - نيابة وادى النطرون لشئون الأسرة .

(المادة الثانية)

تعالى إلى النيابات المشار إليها في المادتين السابقتين ، القضايا والتحقيقات التي أصبحت من اختصاص كل منها بالحالة التي هي عليها .

(المادة الثالثة)

على الإدارات المختصة بوزارة العدل والنيابة العامة تنفيذ هذا القرار .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار بالواقع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من يوم الأحد الموافق ٢٠٠٨/٦/١

صدر في ٢٠٠٨/٣/٣

وزير العدل

المستشار / ممدوح مرعي